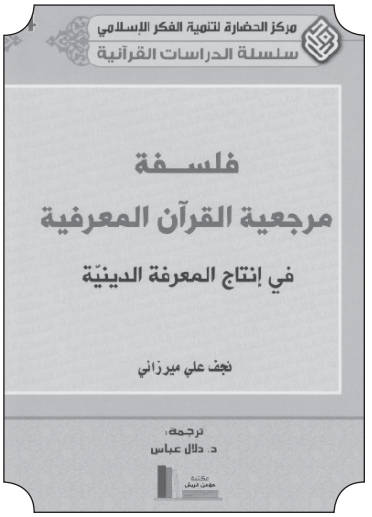

فلسفة مرجعيّة القرآن المعرفيّة في إنتاج المعرفة الدّينيّة

الكاتب: محمّد (نجف) عليّ ميرزائي.
النّاشر: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلاميّ.
الصّفحات: 167 صفحة.
سنة النّشر: 2008م.

مراجعة: ميرفت إبراهيم *

عن الكتاب

مع تصاعد التّحدِّيات الفكريّة والمعرفيّة في العالم الإسلاميّ المعاصر، برزت الحاجة إلى إعادة قراءة المرجعيّات التّقليديّة وإشراك القرآن الكريم كمصدر أساسيّ في إنتاج العلوم الدّينيّة. فقد شاع القلق من وجود فجوة بين ما ينتجه الدّارسون واحتياجات المسلم المعاصر، نتيجة افتراق مناهج البحث عن الأساس القرآنيّ. في هذا الإطار الفكريّ، يُقدّم محمّد (نجف) عليّ ميرزائي دراسته الموسومة «فلسفة مرجعيّة القرآن المعرفيّة في إنتاج المعرفة الدّينيّة»، في مقاربة محوريّة لإعادة وضع

* باحثة في مجال الأديان المقارنة، ومُدرّسة في جامعة المعارف وجامعة المصطفى العالميّة.

القرآن في موقع الصّدارة داخل منهجيّة إنتاج العلم الدّينيّ.

الكتاب ليس مجرَّد نقدٍ للتّراث أو للمقاربات التّقليديّة، بل هو مشروع تأصيليّ لإعادة بناء الفكر الدّينيّ على أُسُس قرآنيّة ومقاصديّة، تتجاوز التّكرار والتّجزيء، وتستجيب لحاجات العصر وتحدّياته. ومن خلال تتبّع إشكاليّات أصول الفقه، وتهميش المقاصد، وهيمنة الرّوايات على حساب النّصّ القرآنيّ، يُقدّم المؤلّف رؤية شاملة لإصلاح العلوم الدّينيّة مِنَ الدّاخل، لتكون أكثر عقلانيّة، وواقعيّة، وإنسانيّة.

ينقسم الكتاب إلى مقدّمة وثلاثة فصول على الشّكل التّالي:

المقدّمة

في مقدّمة كتابه، يعرض الكاتب واقع المسلمين وتراجعهم الحضاريّ، مشيرًا إلى أزمة الإنسان المعاصر الذي يعيش بين موروث فقهيّ قديم ومتطلّبات راهنة تحتاج إلى خطاب دينيّ معاصر. ويرى أنَّ هذا التّباعد سببه غياب التّأسيس المعرفيّ على ثوابت القرآن ومقاصده الكلّيّة. ويُحمّل الكاتب مسؤوليّة الانحرافات الفكريّة لتهميش القرآن في إنتاج العلوم الدّينيّة؛ إذ لم تُبنَ هذه العلوم على مرجعيّة قرآنيّة موحّدة، بل جاءت متفكّكة ومتباينة. ويؤكّد أنَّ جوهر الأزمة معرفيّ، وأنَّ تجاوزها يقتضي إعادة القرآن إلى موقعه المركزيّ في بناء المعرفة الدّينيّة، بما يضمن إنتاج فكر يعكس واقع الإنسان المسلم وجوهر الإسلام.

الفصل الأوّل: القرآن الكريم هو القانون الأساسيّ لعمليّة إنتاج المعرفة الدّينيّة

يُشكّل هذا الفصل محور الكتاب، ويعرض فيه الكاتب تصوّرًا متكاملًا لمكانة القرآن الكريم لكونه المرجعيّة العليا في الفكر الدّينيّ، بما يمتاز به من شموليّة، ورؤية تأسيسيّة، وقدرة على التّنظير وصوغ منهج معرفيّ جامع، بخلاف القوانين الأخرى التي تفتقر لهذه الخصائص. فالقرآن، بقداسته المعرفيّة، يُعدّ معيارًا لتقويم سائر المفاهيم، وتاليًا فإنّ إعادته إلى مركز الهيمنة المعرفيّة هي مفتاح لإصلاح الخلل في بناء المعرفة الدّينيّة.

يولي الكاتب اهتمامًا خاصًّا بعلم أصول الفقه، منتقدًا إقصاءه العمليّ للقرآن

عـن موقـع الصّـدارة في عمليّـة الاسـتنباط، رغـم الاعتـراف الشّـكليّ بـه. ويـرى أنَّ هـذا الإقصـاء أدَّى إلى تغييـب روح الدّيـن ومقاصـده، وانحـراف العلـم نحـو نقاشـات شـكليّة وتجريديّـة بعيـدة عـن الواقـع والحضـارة والإنسـان. ويؤكّـد أنَّ الفقـه السّـائد، بوضعـه الحاليّ، لا يعكـس الفقـه القرآنـيّ الحقيقـيّ، بـل هـو نتـاج فهـم منعـزل عـن مرجعيّـة الوحي، حتّـى أصبحـت صفـة «الفقيـه» حكـرًا على المتخصّصيـن في علـم الأصـول التّقليـديّ، مـن دون إعطـاء أهمّيّـة لعلمـاء العقيـدة، والأخـلاق، ودارسِـي القـرآن.

وفي ضـوء ذلـك، يدعـو الكاتـب إلى إصـلاح جـذريّ يُعيـد بنـاء علـم الأصـول على أسـاس قرآنـيّ، مشـيرًا إلى بعـض المحـاولات الإصلاحيّـة الجـادّة في العالـم الإسـلاميّ التي سـعت في هـذا الاتّجـاه، ودعـا إلى عـودة مسـار الفكـر الدّينـيّ إلى القـرآن الكريـم ليصيـر مصـدرًا تأسيسـيًّا لا يُسـتغنى عنـه.

وقد تضمّن الفصل ثلاث قضايا رئيسة، تفرَّعت عنها محاور فرعيّة مترابطة:

1. القرآن وتأصيل المعارف الدّينيّة وتصحيحها:

يشـير الكاتـب فـي هـذا المبحـث مِـنَ الفصـل الأوّل إلـى أنّ حضـور القـرآن فـي إنتـاج العلـوم الدّينيّـة لا يقتصـر على إنتـاج الفكـر الدّينـيّ فحسـب، بـل يشـمل أيضًـا تأصيـل قضايـاه وتصويـب مسـاراته. ويؤكّـد على أنّ هـذا الـدّور المحـوريّ لا يتحقّـق إلّا بالرّجـوع إلى القواعـد الكلّيّـة الشّـاملة التي يُقدّمهـا القـرآن، إذ إنّ إغفـال هـذه الأُطُـر التّأسيسيّة يُفضي إلى أفكار هشّة، عاجـزة عـن مواكبـة التّحـوّلات الزّمنيّة أو الاسـتجابة لمتطلّبـات العصـور المتلاحقـة.

2. مرجعيّة القرآن العلميّة واتّجاهاته المعرفيّة هي طريق الخروج الوحيد من المعابر المقفلة:

يؤكّـد الكاتـب فـي هـذا المبحـث أنّ غيـاب المرجعيّـة القرآنيّـة يـؤدّي إلـى اختـزال المشـروع الإسـلاميّ فـي تطبيقـات جزئيـة، غالبًـا مـا تنحصـر فـي نطـاق الأحـوال الشّـخصيّة، كمـا هـي الحـال عنـد كثير مـن الحـركات الإسـلاميّة. ويُبـرز أنّ مكمـن الخطر لا يكمـن في النّتائـج وحدهـا، بـل في الجـذور العميقـة لمنهـج إنتـاج المعرفـة الدّينيّـة، وفـي طرائـق الفهـم والتّفسـير، وأُسُـس اسـتنباط القواعـد الكلّيّـة في علـم الأصـول.

فـإذا نشـأ الفكـر الدّينـيّ في بيئـة تغيـب عنهـا مقاصـد الشّـريعة وروحهـا، يظـلّ عاجزًا عـن الفاعليّـة الاجتماعيّـة، وغيـر قـادر على التّجـاوب مـع تحدّيـات الحيـاة. لذلـك، يدعـو الكاتـب إلـى صـوغ أُطُـر معرفيّـة شـاملة لعلـوم تتنـاول الاجتمـاع والمعامـلات،

منطلقة من التّكامل بين الإنسان والغيب والطّبيعة، لتكون مؤهّلة لمواكبة الحركة الوجوديّة الكاملة للإنسان.

3. باثولوجيّة انفصال مسار التّفكير الدّينيّ عن القرآن الكريم:

تناول الكاتب في هذا المبحث بعض مظاهر الانحراف المعرفيّ التي نشأت نتيجة ابتعاد مسار إنتاج الفكر الدّينيّ عن القرآن، المصدر الجوهريّ للمعرفة الدّينيّة.

أ. مرجعيّة القرآن الإبستمولوجيّة، والتّفلُّت من تاريخيّة المعرفة والفهم التّجزيئيّ للدّين:

يُركّز الكاتب هنا على ضرورة التّعامل مع الدّين بوصفه كيانًا متكاملًا لا يقبل التّجزيء؛ فمثلًا في باب الزّكاة، لا يكفي الاقتصار على الفهم التّعبُّديّ أو الرّوائيّ، بل يجب النّظر إلى مقاصد التّشريع وتطبيقاته الواقعيّة في حياة الأفراد والمجتمعات؛ إذ إنَّ تجاهل الأبعاد المقصديّة والاجتماعيّة لهذه الفريضة يُفقدها أثرها العمليّ، ويُحوّلها إلى طقس معزول لا يُلبّي حاجات العصر، ما يؤدّي إلى تعطيل دورها الحقيقيّ.

ويرى الكاتب أنَّ تجاوز هذا الخلل يتطلّب رؤية معرفيّة شاملة، تربط الأحكام الشّرعيّة بالمبادئ الفلسفيّة والمعرفيّة التي يُرسّخها القرآن. فالفهم الوظيفيّ والواقعيّ للمعارف الدّينيّة لا يتحقّق إلّا من خلال منظومة قرآنيّة جامعة تتعامل مع قضايا الدّين في ضوء الإنسان والكون والغيب، بوصفها وحدة واحدة. ويُنبّه إلى أنَّ المقاربات الجزئيّة، سواء كانت تأويليّة عرفانيّة أو صوفيّة أو ظاهريّة، لا يمكنها منفردة أن تنهض بالمجتمعات الإسلاميّة نحو أهدافها، ما لم تُدمج في بنيَة معرفيّة ترتكز على القرآن بوصفه مصدرًا شاملًا؛ روحيًّا، وإنسانيًّا، وعقلانيًّا، وفطريًّا وموضوعيًّا.

ويسلّط الكاتب الضّوء على أزمة الفكر الدّينيّ، ولا سيّما في مجالَي الفقه والأصول، ويُبيّن الاختلالات المعرفيّة في مؤسّساتنا الدّينيّة، مع الإشارة إلى أنّ مظاهر التّاريخانيّة والتّجزئة المعرفيّة تتّسع لتشمل سائر فروع المعرفة.

ويختم الكاتب بذكر نماذج سَعَوْا إلى تجاوز هذا الخلل، من بينهم: عبد اللّه درّاز في كتابه «دستور الأخلاق في القرآن»، والشّهيد محمّد باقر الصّدر في كتبه «المرسل والرّسول والرّسالة»، «الإسلام يقود الحياة»، و«المدرسة القرآنيّة»، والشّهيد محمّد صادق الصّدر في كتابه «فقه الأخلاق». لقد حاول هؤلاء تأصيل

قـراءة قرآنيّـة شـموليّة للمعرفـة الدّينيّـة تجمـع بيـن المقاصـد، والواقـع، والإنسـان.

ب. حدود التّفاعل بين الكتاب والسّنّة في بناء العلم الدّينيّ:

يـرى الكاتـب أنَّ اختـلال التّـوازن بيـن القـرآن والحديـث فـي مسـار إنتـاج المعرفـة الدّينيّـة أدّى إلى انحرافـات خطيـرة؛ إذ إنّ القـرآن هـو النّـصّ المؤسِّـس والمعيـار الأعلى فـي المنظومـة الإسـلاميّة، وأيّ محاولـة لإحـلال مصـادر معرفيّـة أخـرى ـ مثـل العقـل أو روايـات الأئمّـة أو الصّحابـة ـ محلّـه، تـؤدّي إلى تفـكّك البنيَـة المعرفيّـة للدّيـن، وانهيـار الأفقَيْـن الحضـاريّ والاجتماعـيّ للمجتمـع الإسـلاميّ. ويؤكّـد أنّ أحـد أبـرز أسـباب الانحطـاط الحضـاريّ فـي التّجربـة الإسـلاميّة هـو هجـر القـرآن، وتجزئـة فهمـه، وتقديـم تـراث الأئمّـة عليـه بتصنيفـه مرجعًـا موازيًـا أو حتّـى بديـلًا. ويـرى أنّ هـذا الوهـم أدّى إلى شـلل فكـريّ، وإلى تعطيـل قـدرة الفكـر الدّينـيّ على التّجـدّد والحركـة.

كمـا ينتقـد الكاتـب هيمنـة الرّؤيـة التـي جعلـت مـن الرّوايـات –ولا سـيّما أخبـار الآحـاد– مرجعًـا أعلى، حتّـى أصبحـت هـي المعيـار فـي قبـول دلالات القـرآن أو رفضهـا. فهـذه النّظـرة «الإخباريّـة» التـي تسـرَّبت إلى فضـاء الاجتهـاد –على الرّغـم مـن ظاهرهـا العلمـيّ– قـد جـرّدت القـرآن مـن سـلطته، وضيّقـت مجـال فعاليّتـه. ويشـير إلى أنّ غلبـة هـذا الاتّجـاه على التّيّـار الـذي ينـادي بحاكميّـة القـرآن على السّـنّة والحديـث، جعلـت المسـار الفقهـيّ والدّينـيّ يبتعـد عـن رؤيتـه الحضاريّـة والاجتماعيّـة الواسـعة، فانحسـرت المباحـث فـي القضايـا الفرديّـة والعباديّـة، علـى حسـاب قضايـا الاقتصـاد والإدارة والاجتمـاع والتّربيـة، وهـو مـا عمّـق صـورة دونيّـة الدّيـن، وأفسـح المجـال أمـام تمـدّد الطّـرح العلمانـيّ.

ويُشـدّد الكاتـب على أنّ السُّـنّة، على الرّغـم مـن حجّيّتها، ليسـت مـرآة كاملـة للقرآن، ولا بديـلًا عنـه؛ لأنّ جـزءًا كبيـرًا مـن الرّوايـات نابـع مـن سـياقات تاريخيّـة وزمنيّـة معيّنـة. فالنّبـيّ والأئمّـة ـ فـي كثيـر مـن الحـالات ـ لـم يكونـوا بصـدد تشـريع دائـم، بـل فـي خضـمّ تطبيـق ظرفـيّ لأحـكام الدّيـن الكلّيّـة بمـا يناسـب زمنهـم. من هنـا، يدعـو الكاتـب إلى إعـادة الاعتبـار للقـرآن بوصفـه الأصـل المعرفـيّ، والمرجعيّـة الحاكمـة على سـائر مصـادر التّشـريع، بمـا يعيـد التّـوازن للفكـر الدّينـيّ، ويحيـي روحـه الحضاريّة والإنسـانيّة.

ج. انفصال مسار إنتاج العلم الدّينيّ عن الموضوعيّة:

يشـير الكاتـب فـي هـذه الفقـرة إلـى أنّ انفصـال العلـم الدّينـيّ عـن واقـع المجتمـع وفقدانـه للموضوعيّـة، يُعـدّان مـن أبـرز أسـباب ابتعـاد النّظـم الاجتماعيّـة المعاصـرة

عـن الأهـداف القرآنيّـة الكبـرى. هـذا الانفصـال، بحسـب الكاتـب، لـم يـؤدِّ فقـط إلـى تعطيـل مسـار إنتـاج العلـم الدّينـيّ فـي مختلـف مجالاتـه، بـل حوّلـه إلـى خطـاب تاريخيّ منفصـل عـن نبـض الحيـاة والإنسـان. ويـرى أنَّ التّوغّـل فـي الذّهنيّـة والتّجريـد، والابتعاد المتزايـد عـن الواقـع، هـو نتيجـة مباشـرة لغيـاب الوعـي بفلسـفة التّشـريع ومقاصـده، وللاهتمـام المجتـزأ بالنّصـوص الرّوائيّـة مـن دون الرّجـوع إلـى الأصـول القرآنيّـة والسّـنّة القطعيّـة. فالاكتفـاء بمفـردات فقـه الماضـي مـن دون إعـادة تفعيلهـا فـي ضـوء أسـئلة العصـر يفضـي إلـى جمـود فكـريّ وشـلل فـي أداء الفكـر الدّينـيّ.

ويُشـدّد الكاتـب علـى أنّ مهمّـة علمـاء الدِّيـن فـي كلّ زمـان هـي إحيـاء التّفكيـر الدّينـيّ فـي إطـار ثوابـت الشّـريعة، ومقاصدهـا الكلِّيّـة، مع مراعـاة المتغيّـرات الاجتماعيّة وأسـئلة الواقـع، عبـر تحقيـق تـوازن دقيـق بيـن الثّابـت والمتغيّـر. ومـن دون هـذا التّفاعـل الحيـويّ، لا يمكـن للعلـم الدّينـيّ أن يُقـدِّم أجوبـة عـن إشـكالات العصـر. ويُحـذّر مـن الانشـغال بمباحـث تاريخيّـة وأمثلـة غامضـة لا تمـتّ إلـى قضايـا المجتمـع وهمومـه بصلـة، مشـيرًا إلـى أنّ مثـل هـذه المعرفـة غيـر المتّصلـة بالواقـع محكومـة بالشّـلل والعجز. ولأنَّ القـرآن الكريـم كتـاب واقعـيّ، يؤسّـس للفهـم العملـيّ لا الذّهنـيّ، فإنَّـه يجـب أن يكـون المرجـع المحـوريّ لاسـتنباط كلّ مـا يتعلّـق بالواقـع ويعالجـه، بوصفـه المصـدر الـذي يمنـح القيمـة للموضوعيّـة ويربـط الدّيـن بالحيـاة.

د. معضلات الثّبات والتّحوّل في الفكر الدّينيّ:

يُشـدّد الكاتـب فـي هـذه الفقـرة علـى ضـرورة تحقيـق التّـوازن بيـن الثّابـت والمتحوّل داخـل الاتّجاهـات الدّينيّـة والمذهبيّـة، مؤكّـدًا أنّ التّفاعـل الواعي والمرن مـع المتغيّرات، مـن دون المسـاس بجوهـر الثّوابـت، هـو مـا يضمـن للفكـر الدّينـيّ حيويّتـه واسـتمراره وقدرتـه علـى مواكبـة الواقـع. ويُحـذّر مـن أنّ اختـلال هـذا التّـوازن، سـواء بالإفـراط أو التّفريـط، يـؤدّي إلـى «وضعنـة» الدّيـن، أي تفريغـه مـن مضمونـه الرّوحـيّ وتحويلـه إلـى مجـرد إطـار اجتماعـيّ مفـرغ، بـل وقـد ينتـج عنـه علمانيّـة مسـتترة تتزيّـا بلبـاس الدّيـن مـن دون أن تُعبّـر عـن جوهـره الحقيقـيّ.

ويـرى الكاتـب أنّ القـرآن الكريـم هـو المصـدر الوحيـد القـادر علـى ترسـيخ هـذا التّـوازن، لمَـا يحتويـه مـن منظومـة سـننيّة ومقاصديّـة شـاملة، تتيـح تجـاوز التّناقـض بيـن الثّابـت والمتحـوّل. فالقـرآن –بحكـم لا تاريخيّتـه ومعاصرتـه الدّائمـة– يؤسّـس لفهـم شـامل، يُمكّـن مـن إسـقاط مقاصـده الكبـرى علـى الواقـع، فـي حيـن أنّ دور المصـادر

الأخرى ينبغي أن يظلّ مكمّلًا، عبر تفعيل المفاهيم القرآنيّة وتكييفها وفق اختلاف الزّمان والمكان والظّروف.

هـ. أزمة المنهج والضّوابط في حركة العلم الدّينيّ (فقدان المقاييس الكلّيّة):

يعرض الكاتب في هذا المبحث طبيعة الأزمة المعرفيّة التي يعاني منها الفكر الدّينيّ المعاصر، مشخّصًا جوهرها في اضطراب المنهج وتآكل الضّوابط الكلّيّة، الأمر الذي أدّى إلى انحراف في إنتاج الأحكام، وتفكّك المنظومة المعرفيّة الدّينيّة. فغياب الميزان الشّامل والمقاييس الكلّيّة أدّى إلى تصادم المناهج وتضارب التّفسيرات؛ إذ انحصرت المعالجات غالبًا في محاولات الجمع بين النّصوص والتّركيز على قوّة الرّوايات أو ضعفها، ما أفرز فهمًا تجزيئيًّا لا يلامس روح الدّين ولا يحقّق مقاصده الكبرى.

ويؤكّد الكاتب أنّ الخلل الجذريّ يكمن في غياب البنية المنهجيّة الموحَّدة التي تُنظّم عمليّات إنتاج المعرفة الدّينيّة. ومن هنا، يدعو إلى ضرورة استعادة الضّوابط الكلّيّة، وإعادة تأسيس منهج جامع يُوفّق بين الأصول الشّرعيّة، ويُعيد ربطها بمرجعيّة قرآنيّة وسننيّة متينة، قادرة على أن تكون مقياسًا لفهم الأحكام وحلّ الإشكالات الفكريّة والمعرفيّة. ويرى أنّ القرآن الكريم وسنّة النّبيّ وآله يضمّان مباني معرفيّة عُليَا، على شكل قوانين كلّيّة وقواعد تأصيليّة، تُمثّل مرجعيّة تقويميّة لا غنى عنها في بناء المعرفة الدّينيّة الصّحيحة.

ويُقدّم الكاتب السّيّد محمّد باقر الصّدر مثالًا حيًّا على تأسيس منهج معرفيّ متكامل، تتفاعل فيه مختلف الحقول: الفقه، والكلام، والسّياسة، والاقتصاد، والاجتماع، والثّقافة، والأخلاق، ضمن رؤية كلّيّة موحّدة، تنأى عن التّفكيك وتُراعي الواقع في تحوّلاته.

وفي ختام المبحث، يُشدّد الكاتب على أنّ فقه الواقع والمرونة المعرفيّة، وهما من الشّروط الأساسيّة لصلاحيّة الفكر الدّينيّ، لا يُمكن تحقيقهما إلّا من خلال العودة إلى القرآن الكريم؛ لكونه المصدر الأعلى والأقدر على مواكبة الإنسان وظروفه المتغيّرة.

هذا، ويدعو الكاتب في المبحث المعنون بـ«مقاصد الشّريعة وأسبابها، حكمها، تعليلاتها وفلسفتها» إلى إحياء مقاصد الشّريعة؛ لكونها العقل الفلسفيّ المنظّم للنّصوص، والميزان الذي يُضبط به اضطراب الأحكام وتضارب الآراء. فالمقاصد،

في نظره، ليست مجرّد غايات غيبيّة أو مبادئ نظريّة، بل أدوات تأصيليّة لفهم علل الأحكام وتحديد أهداف التّشريع ضمن واقع متحوّل.

كما ينتقد الكاتب الفقه التّقليديّ الذي تعامل مع النّصوص بمنظور تجزيئيّ غافل عن السّياق، متجاهلًا الأبعاد البيئيّة والاجتماعيّة والأنثروبولوجيّة التي تُكمل فهم الحكم. ويرى أنَّ الحكم الشّرعيّ لا يكتمل من دون إدراك السّياق الذي وُلد فيه، وأنَّ تغييب هذا الإدراك أدّى إلى جمود الفقه وانفصاله عن نبض المجتمع.

كذلك، يُسلّط الضّوء على الإشكال البنيويّ القائم في الفقه السائد، والمتمثّل في الفصل بين أصول الفقه وعلل التّشريع والقواعد العقديّة، وهو ما أضعف حيويّة النّص، وكرّس غلبة البُعد التّعبّديّ على العقلانيّ والاجتماعيّ. ويشير إلى أنَّ الأصوليّين أهملوا البُعد التّكوينيّ وهندسة الشّريعة الكلّيّة، ما عطّل الفهم المتكامل لأهداف الدّين.

يؤكّد الكاتب على أولويّة المرجعيّة القرآنيّة في بناء فلسفة التّشريع، مشيرًا إلى أنَّ المقاصد لا يمكن تفعيلها من دون العودة إلى القرآن بوصفه الحاكم الأعلى للسُّنّة والرّوايات، خصوصًا مع تضخّم النّصوص غير المحكمة وتعدُّد الفتاوى المتباينة. ويدعو إلى تجاوز الاقتصار على ظاهر الأحكام نحو تفعيل مقاصدها، والانتقال من منطق «الحكم» إلى «الحكمة»، ومن الفتوى إلى البصيرة، ومن الفقه المنعزل إلى فهم دينيّ منسجم مع الإنسان والعقل والكَوْن. كما يُحذّر من التّيّارات المتطرّفة، سواء تلك التي تتشبَّث بحرفيّة النّصّ وتُقصي البُعد المقاصديّ، أو التّيّارات التي تفرغ الدّين من روحه بدعوى التّصوّف أو التّنوير العلمانيّ، فكلاهما، في رأيه، منفصل عن واقع الإنسان وتحدّياته.

ويُقدّم الشّهيد محمّد باقر الصّدر نموذجًا رائدًا في الجمع بين روح النّصّ ومقاصد الشّريعة، في مشروع فكريّ تفاعل فيه الفقه والفلسفة والاجتماع. ويُشير أيضًا إلى جهود مفكّرين معاصرين سَعَوْا إلى رأب الصّدع بين الدّين والعقل، والنّصّ والواقع، ضمن مسعى نهضويّ يُعيد للفكر الإسلاميّ بوصلته الحيّة.

و. ضمور المبادئ الأخلاقيّة والفطريّة في العلوم الدّينيّة:

يتناول الكاتب في هذا المبحث أزمة جوهريّة تعصف بالعلوم الدّينيّة، تتمثّل في ضمور البُعد الأخلاقيّ والنّظريّ، وابتعادها عن الرّؤية الكلّيّة التي يُفترض أن يعكسها القرآن الكريم. فهذه العلوم، من حيث النّوعيّة والكيفيّة، أصبحت فاقدة

للمعقوليّة، وغير قادرة على بناء منظومة معرفيّة عقلانيّة تُسهِم في الارتقاء بالمجتمع والقيم؛ لأنّها انفصلت عن هندسة القرآن المعرفيّة، واكتفت بتسويغ الأحكام من دون الرّجوع إلى مرجعيّات أخلاقيّة تؤطّرها وتمنحها المعنى.

يُرجع الكاتب جذور الأزمة إلى غياب البُعدَيْن التّفسيريّ والأخلاقيّ في مقاربة الشّريعة، ما أدّى إلى تحوّلها من منظومة شاملة تُعنَى بالقيم إلى منظومة جزئيّة يغلب عليها الطّابع الفقهيّ الشّكليّ، بينما تتراجع المضامين المقاصديّة لحساب التّفاصيل النّصّيّة. وهكذا، حين توصَف الشّريعة بأنّها «أخلاقيّة»، تتجلّى المفارقة بوضوح: الأخلاق غائبة عن الممارسة والتّحليل، على الرّغم من الادّعاء النّظريّ بوجودها.

يلاحظ الكاتب أنّ العديد من المحاولات الفكريّة في مجال الأخلاق الدّينيّة استندت إلى مرجعيّات غير إسلاميّة، ما أدّى إلى إدخال مفاهيم دخيلة، بعيدة عن السّياق الرّوحيّ والتّربويّ القرآنيّ، وأفقدتها أصالتها. وفي هذا الصّدد، يُشير إلى مفكّرين حاولوا معالجة هذه القطيعة، منهم: محمّد عابد الجابريّ الذي ناقش إشكاليّات «العقل الأخلاقيّ العربيّ»، ومحمّد عبد اللّه درّاز الذي سعى إلى بناء نسق أخلاقيّ من داخل القرآن، وطه عبد الرّحمن الذي رأى أنّ الأخلاق إذا لم ترتبط بالوحي تفقد مشروعيّتها، وغالبًا ما تنزلق إلى نماذج عقليّة أو صوفيّة أو سلطويّة. من هنا، يدعو الكاتب إلى إعادة تأسيس علم الأخلاق استنادًا إلى النّصوص الإسلاميّة، وخصوصًا القرآن الكريم، ورفض المناهج التي تفصل بين الأحكام والمقاصد الأخلاقيّة.

كما يُسلّط الكاتب الضّوء على أزمة المنهج والتّخصُّص، مشيرًا إلى غياب البناء المتماسك للعلم الدّينيّ، وتفكّك العلاقة بين الفقه والكلام والتّفسير. هذا التّفكّك حوّل العلم الدّينيّ إلى جزر معرفيّة معزولة، فاقدة للتّكامل، ومن دون مسارات مهنيّة واضحة ترفد الواقع بفكرٍ متفاعل. ويُبيّن أنّ معظم النّتاج الدّينيّ اليوم انزلق إلى خطاب فقهيّ صرف، قائم على التّقعيد والنّصوص، مع تهميش للعقل والقرآن والأخلاق، ما جعل العلوم الدّينيّة تنفصل عن قضايا الإنسان، وتتحوّل إلى تراكم فقهيّ بلا بوصلة. وتتفاقم المشكلة حين تُنتَج «الفتوى» بمعزل عن معيار أخلاقيّ قرآنيّ، فتصبح رهينة لرؤى متناقضة، تُسوّغ الواقع بدل توجيهه، وتُقصي الأسئلة الفلسفيّة والتّأويليّة العميقة.

ينتقد الكاتب، أيضًا، انشغال العقل الدّينيّ بمفاهيم، مثل «الفرقة النّاجية»

و«الحقّ المطلق»، والتي تُغلق الأفق وتمنع قراءة القرآن من منطلق كونه نصًّا غنيًّا بالمعاني والمقاصد المتعدّدة. ويُشدّد على أنَّ غياب المنهج الأخلاقيّ أنتج خطابًا فقهيًّا مغلقًا، عاجزًا عن مواكبة مشكلات الإنسان أو إعادة توجيه المعرفة نحو الكلّيّات القرآنيّة.

ويختم الكاتب بدعوة صريحة إلى ربط علوم الدّين بالرّوح القرآنيّة الأخلاقيّة، مؤكّدًا أنّ إصلاح الفقه والكلام لا يحصل عبر التّوسّع في الأبحاث أو كثافة الجهود فحسب، بل بإعادة بناء المنهج على أساس الأخلاق القرآنيّة والمقاصد العليا، وتجاوز النّظرة التّفكيكيّة التي جزّأت الدّين وحالت دون تكامله.

ز. إنتاج العلم الدّينيّ، الصدام، أو المصالحة مع السّنن التّاريخيّة والاجتماعيّة والطّبيعيّة:

يتناول الكاتب في هذا المبحث إشكاليّة غياب القواعد المعرفيّة الكلّيّة في تفسير النّصوص القرآنيّة، ما أدّى إلى خلل في فهم العلاقة بين الوحي والسّنن الكونيّة، وإضعاف المنهج العلميّ في الفكر الدّينيّ الإسلاميّ. ويُؤكّد أنَّ القرآن لا يتعارض مع قوانين الطّبيعة، بل يُؤسّس لتكامل معها من خلال الرّبط بين الشّرائع والفطرة.

هذا ويُبرز أهمّيّة تأسيس علم دينيّ يكون فيه القرآن المرجعيّة العليا، يتجاوز التّأويلات التّقليديّة، ويُحقّق تكاملًا بين العقيدة والسّنن والقيم. كما يدعو إلى اعتماد منهج عقلانيّ فطريّ يستخدم أدوات التّفكير النّقديّ، واقتراحه الجوهريّ هو «رفع الواقع إلى مستوى النّصّ» بدلًا من «تنزيل النّصّ على الواقع»، بما يضمن رؤية معرفيّة منسجمة مع فطرة الإنسان وقوانين الكَوْن.

ح. فشل حماس الحركات الحضاريّة والعالميّة:

يؤكّد المؤلّف أنّ الفقه إذا بقي حبيس الفروع والفتاوى من دون انفتاح على الواقع، فلن يكون مؤهّلًا لقيادة المجتمعات أو إدارة شؤونها. فالجمود والتّكرار، وتضخّم الإطار الفقهيّ التقليديّ، كلّها تعوق نشوء فكر دينيّ يستجيب لمتطلّبات الحضارة وتحدّيات العصر.

ويشير إلى بعض التّجارب الإسلاميّة، مثل الثّورة في إيران التي حاولت تفعيل المعرفة الدّينيّة في إدارة الدّولة، غير أنّ غياب الرّؤية المنهجيّة والتّكامليّة أفرز فجوة بين الشّعار والممارسة، ما أَفْقَدَ المشروع كثيرًا من فاعليّته. ويختم الكاتب بدعوة

واضحة إلى إعادة بناء الفكر الدّينيّ على أساس «المقاصد» و«روح الشّريعة»، بعيدًا عن الانشغال بالقشور والمسائل الهامشيّة، مؤكّدًا أنّ أيّ تجديد فقهيّ حقيقيّ لا بدّ من أنْ ينطلق من فهم كلّيّ للإنسان والمجتمع والطّبيعة، في ضوءِ هداية القرآن، لا عبر مفاهيم مجتزأة أو تفسيرات متفرّقة.

الفصل الثّاني: المرجعيّة القرآنيّة في صوغ الاستراتيجيّات المعرفيّة والتّنظير الحضاريّ

يُقدّم الكاتب في هذا الفصل قراءة نقديّة منهجيّة للفهم التّقليديّ للنّصّ القرآنيّ، مقترحًا رؤية متقدّمة ترى أنّ القرآن الكريم ليس مجرّد مُصدر للأحكام، بل محورًا معرفيًّا ومصدر إشعاع حضاريّ، يمكن أن يُشكّل أساسًا لصوغ نظريّة دينيّة ونهضويّة شاملة. ويدعو إلى تجاوز التّركيز على كمّ الأحكام، لصالح استكشاف الكمّ المعرفيّ العميق الذي يحمله النّصّ، في إطار عقلانيّ واجتهاديّ منفتح يتفاعل مع الواقع الإنسانيّ والتّاريخيّ.

ويربط الكاتب بين قصور كثير من النّظريّات الدّينيّة وانفصالها عن المقاصد الكبرى للقرآن، مشيرًا إلى أنّ فهم المعصومين ﷺ يُمثّل نموذجًا متقدّمًا للاجتهاد الحيّ القائم على التّفاعل بين النّصّ والعقل والسّياق. ويدعو إلى استلهام هذا المنهج بدلًا من الاجتهاد التّقليديّ المغلق، الذي أخفق في تحقيق توازن فكريّ واجتماعيّ في الواقع المعاصر.

ويختم الكاتب بتحليل نقديّ شامل للمشاريع الفكريّة الدينيّة المعاصرة، مؤكّدًا أنّ غياب الرّؤية التّأسيسيّة الشّمولية للدّين جعل هذه المحاولات عاجزة عن تقديم بدائل واقعيّة واستراتيجيّة. ويدعو إلى تجاوز النّقد المجرَّد نحو بلورة حلول تأصيليّة تربط بين النّصّ والعقل والواقع، لبناء مشروع حضاريّ قرآنيّ متكامل وقادر على الاستجابة لتحدّيات العصر.

الفصل الثّالث: العودة إلى القرآن بوصفه مرجعيّة لإنقاذ الأمّة

يشير الكاتب في هذا الفصل الختاميّ إلى التّحدّي الذي يواجهه المسلم المعاصر بفعل الغزو الثّقافيّ، والنّشاط الفكريّ المنفصل عن الوحي والنّبوّات، والذي يستهدف طمس الذّاكرة الحضاريّة المتجذّرة في رسالات الخير التي جاء

بها الوحي السّماويّ. ويُحذّر مِنَ الانبهار بالنّموذج الغربيّ؛ لأنَّ تبنّي رؤى حضاريّة لا تنبع من الذّات الإسلاميّة يُفضي إلى أزمة هُويّة، لا إلى نهضة حقيقيّة، خصوصًا وأنّ الغرب، رغم مظاهر التّقدّم، يعيش في قطيعة عميقة مع البُعد الميتافيزيقيّ.

يُنبّه الكاتب إلى أنّ المأساة الكبرى تكمن في تهميش القرآن عن الفعل الحضاريّ، وحصره في الأبعاد التّعبّديّة، ما أسهم في علمنة الفكر الدّينيّ وتهميش دوره في إنتاج المعرفة. ويدعو إلى إعادة تحرير النّصّ القرآنيّ من هذا الحصر؛ ليعود فاعلًا وموجّهًا في بناء المجتمع ونهضة الأُمّة.

كما يُقدِّم نقدًا عميقًا لجدليّة «الثّابت والمتغيّر» في التّعامل مع النّصّ، مؤكِّدًا أنَّ الالتزام الحرفيّ بالنّصّ من دون وعي بسياقاته التّاريخيّة والفلسفيّة يؤدّي إلى جمود الفكر. ويُشدِّد على ضرورة التّمييز بين النّصوص المحكمة التي تُعبِّر عن القيم الكلِّيّة، وتلك الظّرفيّة التي يجب فهمها ضمن سياقها الزّمنيّ.

ويقترح العودة إلى ما يُسمّيه «القرآن الاستراتيجيّ»، لا مجرّد القرآن الشّعائريّ، وهو ذلك القرآن الذي يُؤسّس لمشروع إصلاحيّ شامل، ويُقدّم منظومة من القِيَم، مثل الهداية، التّزكية، التّبصير، والإصلاح؛ لتكون أساسًا في الفعلَيْن السّياسيّ والاجتماعيّ، لا مجرَّد إطار عباديّ ومعامليّ.

ويخلص الكاتب إلى ضرورة إعادة ترتيب العلاقة بين القرآن وغيره من النّصوص الدّينيّة في سياق تفاعليّ طوليّ، وتأسيس مناهج جديدة لفهم الكتاب والسُّنّة في ضوء الواقع، بما يُمكّن مِن بناء بديل حضاريّ متكامل، تتفاعل فيه أبعاد العقل والنّقل والعلم بصورة متوازنة وفاعلة.